التجارة الخارجية للجمهورية اليمنية دراسة جغرافية

د/ مارش أحمد سعيد العديني *

المقدمة

قامت الجمهورية اليمنية في 22 مايو عام 1990م على إثر إعلان الوحدة الاندماجية الكاملة بين شطري اليمن ، ومن أهم مبادئها ومنطلقاتها السياسية والاقتصادية العمل على تطوير علاقات التعاون مع دول الجوار في شبه الجزيرة العربية والخليج بشكل خاص، وجميع الدول العربية بشكل عام والانفتاح على جميع دول العالم وكتله الاقتصادية لما يخدم المصالح المشتركة ، وفي سبيل تحقيق ذلك عملت على إصدار التشريعات والقوانين خلال السنوات الماضية لتحقيق هذه الأهداف والغايات.

تحتل الجمهورية اليمنية المنطقة الجنوبية الغربية من شبه الجزيرة العربية ، وتشغل الرقعة الجغرافية الممتدة فيما بين المملكة العربية السعودية في الشمال وخليج عدن وبحر العرب من الجنوب، وسلطنة عمان في الشرق والبحر الأحمر في الغرب ، وتمتد بين دائرتي عرض 12 و19 شمالا ، وخطي طول 41'5 و53,1 شرقا،وتشغل حوالي نصف مليون كيلومتر مربع ، وتشكل نحو (20%) من مساحة دول مجلس التعاون الخليجي البالغة (2مليون كيلومتر مربع) ، وتستأثر المملكة العربية السعودية وحدها على (84%) من إجمالي هذه المساحة ، وتشرف الجمهورية اليمنية على البحر الأحمر وخليج عدن وبحر العرب الذي يتصل بالمحيط الهندي عند أرخبيل سقطرى وتمتلك 2000كم من سواحل

---

* رئيس قسم الجغرافيا – كلية الآداب – جامعة ذمار .

تلك البحار ، كما تشرف على مضيق باب المندب الذي يفصلها عن دول القرن الإفريقي ويعد من أهم الممرات المائية لنقل التجارة العالمية بين شرق العالم وغربه(1) .

خريطة (1) موقع اليمن بالنسبة لدول الوطن العربي والعالم

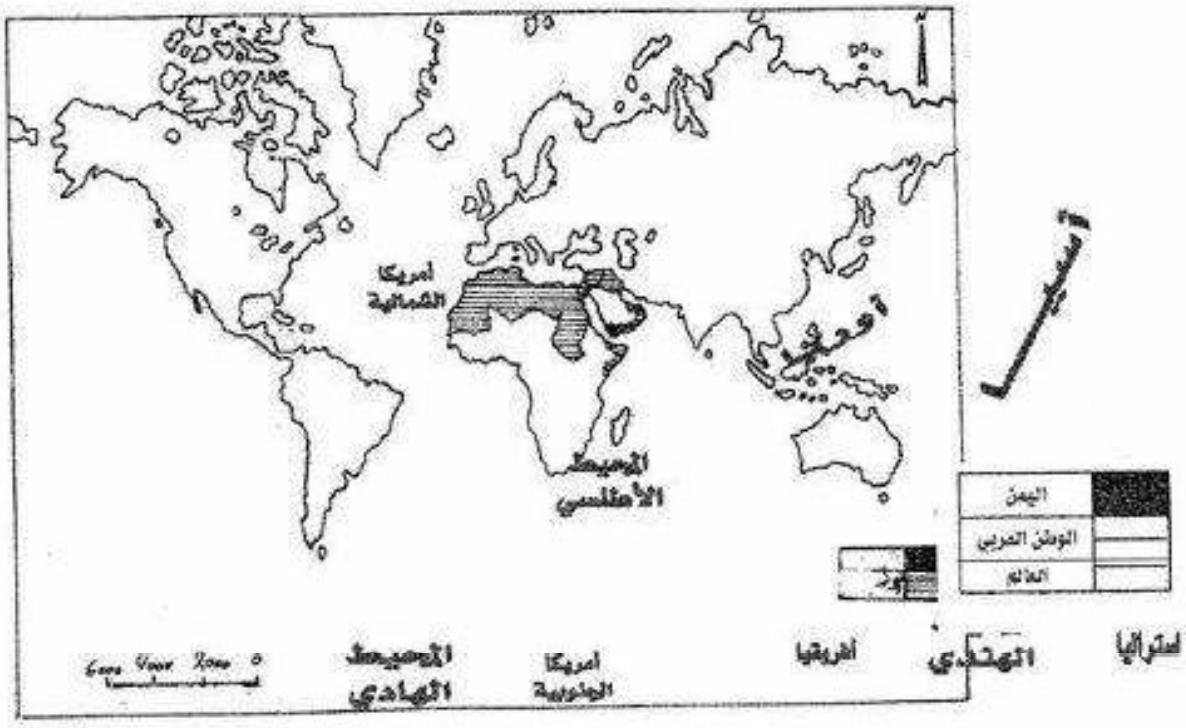

K

الحفيان ، عوض إبراهيم عبد الرحمن ، الجغرافيا العامة للجمهورية اليمنية ، سلسلة إصدارات جامعة صنعاء لعام 2004م . ص 19 .(11)

لقد ساعد الموقع الجغرافي الاستراتيجي الهام على قيام سكان اليمن منذ القدم بدور الوسيط التجاري بين الإقليم الموسمي في الشرق ، ودول حوض البحر الأحمر والمحيطين الهندي والأطلسي في الغرب والشمال ، كما فرضت أهمية الطرق التجارية التي تمر عبرها وبجوارها الدول العظمى إلى التنافس من أجل السيطرة عليها منذ القدم حتى الوقت الحاضر، كما زاد من أهميتها ظهور النفط واستخراجه بكميات تجارية منذ منتصف عقد

الثمانينيات من القرن العشرين بحيث أصبح بعد استثماره وتصديره يمثل السلعة الرئيسة للتصدير وقد احتل نحو 95% من حجم الصادرات و94% من قيمتها لعام 2004م .

تتميز الأراضي اليمنية بتنوع تضاريسها مما جعلها أكثر أجزاء شبه الجزيرة العربية استقبالا للأمطار الموسمية الصيفية واعتدال حرارتها صيفا على المرتفعات الجبلية الممتدة من الشمال إلى الجنوب، حيث يتركز أكثر من ثلثي السكان والأنشطة الاقتصادية الزراعية والصناعية والسياحية وغيرها ، وتنتشر فيها المدن الكبيرة والمتوسطة الحجم ، كما تتميز اليمن بمعدل مرتفع لنمو السكان، الذي يبلغ 3.5% سنويا [2] ، والذي يعود بدرجة أساسية إلى ارتفاع معدل الخصوبة والتحسن في تقديم الخدمات الطبية للأم والطفل والسيطرة على الأمراض المستوطنة التي كانت منتشرة في أوساط الرضع خصوصا والأطفال عموما ، لقد أوجد هذا النمو في صفوف الفئة العمرية القادرة على العمل البطالة السافرة والمقنعة والموسمية مما دفع بهم للهجرة من الريف إلى المدن الرئيسية والثانوية بحثا عن فرص العمل ، مما نتج عنه ارتفاع في حجم تلك المدن بشكل متسارع وبرزت العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على مستوى الريف والحضر ، وهذا الوضع جعل الجهات الرسمية غير قادرة على توفيرا لخدمات الأساسية بشكل يكفي حاجة للسكان[3] .

إن النمو السكاني الكبير يفوق نمو الموارد الاقتصادية المتاحة ولذلك أصبحت المشكلة السكانية تشكل عبئ على مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، بحيث أصبحت تلقي بظلالها على مختلف جوانب الحياة في الدولة والمجتمع وبالذات في الجوانب البيئية كالمياه والصرف الصحي والكهرباء والتعليم وغير ذلك من الجوانب الحيوية الهامة ، فضلا عن تزايد العجز بشكل مستمر في ميزان المدفوعات للدولة وتدهور القيمة الشرائية للعملة المحلية ، والنقص المستمر في العملة الصعبة التي بحوزة الدولة بسبب تصاعد الاستيراد لمواجهة متطلبات السكان وخاصة في توفير المواد الغذائية للسكان ، وتدهور مستوى المعيشة وتزايد نسبة الفقراء [4] .

يمارس معظم سكان اليمن النشاط الزراعي بفروعه النباتي والحيواني والنشاط السمكي حيث يستوعب 70 % من قوة العمل بينما بقية الأنشطة تستوعب30% وأهمها القطاع الصناعي والتجاري والخدمات الاجتماعية ، وكانت عائدات المغتربين تشكل أهم

مصدر لدعم الدخل القومي قبل حرب الخليج الثانية ، ثم احتلت عائدات النفط والغاز هذا الموقع منذ عام 1990م ، الأمر الذي يجعل مشروعات التنمية تتأثر بدرجة كبيرة نتيجة تذبذب أسعار النفط في الأسواق العالمية لأسباب سياسية واقتصادية ، فضلا عما يعانيه الدخل القومي والفردي ومستوى المعيشة من آثار سلبية ، الأمر الذي يجعل اليمن يعاني من التبعية الاقتصادية للخارج ولاسيما الدول الصناعية المتقدمة المستوردة للنفط الخام مثله مثل الدول العربية النفطية في الخليج وشمال أفريقيا التي تعتمد على النفط في دخلها القومي .

ومن جهة أخرى فإن سكان اليمن يشكلون سوقا استهلاكية للمنتجات المستوردة من الخارج نظرا لضعف الإنتاج الزراعي المحلي ، وهشاشة القطاع الصناعي التحويلي الذي لازال في بداية نموه .

وتهدف هذه الدراسة إلى تتبع تطور التجارة الخارجية للجمهورية اليمنية منذ قيامها حتى عام 2004م من حيث الحجم والقيمة وأصناف السلع المستوردة والمصدرة وتوزيعها الجغرافي على الكتل الاقتصادية في العالم وتطور حجم التبادل التجاري بين الجمهورية اليمنية ودول مجلس التعاون الخليجي خلال الثمان السنوات الأخيرة (1997- 2004م) .

وتكتسب هذه الدراسة أهميتها من موضوعها وميدانها على حد سواء ، فالتجارة الخارجية تعد جزءا مكملا للدراسات في الجغرافية الاقتصادية ، إذ إن الإنتاج والتسويق نشاطان اقتصاديان يكمل أحدهما الآخر ، ويتضافران معا لإشباع حاجات المستهلك من السلع والخدمات ، فضلا عما تقوم به التجارة الخارجية من دور أساسي في تمتين العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الدول وتطويرها نحو الأفضل ، ولاسيما بين الدول المتجاورة كالجمهورية اليمنية ودول مجلس التعاون الخليجي أولا ثم بقية الدول العربية ثانيا للوصول إلى تحقيق التكامل الاقتصادي بينها ومن هنا جاءت أسباب اختيار موضوع هذه الدراسة ، فالجمهورية اليمنية تتمتع بعدد غير قليل من الخصائص والمزايا التي ترشحها لأن تصبح من أهم الدول العربية الشريكة لدول المجلس تجاريا واقتصاديا وسياسيا لما يربطهما من علاقات تاريخية وأخوية أساسها الجوار والدين والتاريخ والجغرافيا، فضلا عن الحجم السكاني الذي يعد من أهم الأسواق الاستهلاكية في منطقة شبه الجزيرة العربية والخليج .

وسيتم استخدام المنهج الجغرافي الموضوعي المتبع في دراسات جغرافية التجارة في إطار إقليمي يضم الجمهورية اليمنية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية والوطن العربي وكتل العالم الاقتصادية الأخرى ، فضلا عن استخدام الأسلوب الكمي لمعالجة البيانات الإحصائية ، والأسلوب الكارتوجرافي الذي يساعد على توضيح توزيع الظواهر الجغرافية " الصادرات والواردات" بين الدول موضوع الدراسة.

وتضاف هذه الدراسة إلى غيرها من الدراسات والأبحاث التي اهتمت بمناقشة تطورا لتجارة البينية بين الجمهورية اليمنية ومختلف دول العالم وكتله الاقتصادية وتحديد حجمها وتشخيص المشكلات التي تواجهها واقتراح الحلول المناسبة لمساعدة أصحاب اتخاذ القرار في المجالين الاقتصادي والسياسي .

وستناقش الدراسة المواضيع الآتية :-

1- المقدمة تناولت لمحة موجزة عن جغرافية الجمهورية اليمنية والمنهجية العلمية.

2- تطور التجارة الخارجية اليمنية بحسب الحجم والقيمة.

3- التصنيف السلعي للتجارة الخارجية اليمنية .

4- التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية اليمنية.

5- المشكلات التي تواجه التجارة الخارجية اليمنية .

أولا : تطور التجارة الخارجية اليمنية 1990 – 2004م:

تختلف الصورة الحالية للتجارة الخارجية اليمنية عن الصورة التي كانت سائدة قبل عام 1990م إذ أخذت تلك الصورة تتغير ملامحها بشكل ايجابي بعد قيام الوحدة اليمنية والأخذ بمبدأ التخطيط الموجه على طريق تحقيق التنمية الشاملة في البلاد ، وقد ساعد على ذلك عدد من العوامل الايجابية الداخلية والخارجية أهمها الاستقرار السياسي والاستفادة من الطفرة في أسعار النفط في الأسواق العالمية التي كان لها اكبر الأثر على التنمية اليمنية فضلا عن الدعم المادي الذي قدمته الدول المانحة لليمن والمتمثل بالمساعدات والقروض الميسرة ، فضلا عن فتح تلك الدول أبوابها للمنتجات اليمنية مما ساهم في رفد الدخل القومي بالعملات الصعبة ، ولقد انعكست تلك التطورات على تطور حجم وقيمة التجارة الخارجية اليمنية باعتبارها جزءا مهما من مكونات الاقتصاد الوطني .

أ – تطور التجارة الخارجية بحسب الحجم :

لقد شهدت التجارة الخارجية اليمنية تطورا ملحوظا بشقيها الصادرات والواردات من حيث الحجم خلال المدة 1990-2004م ويمكننا معرفة التطور الذي حدث في قطاع التجارة الخارجية خلال المدة المذكورة بدراسة الجدول (1) وكما يأتي:

1- اتسم الحجم الكلي للتجارة الخارجية خلال السبع السنوات الأولى بالتذبذب الواضح وعدم الاستقرار سواء بالانخفاض أو الارتفاع ، وبشكل عام فقد انخفض من 12626الف طن عام 1990م إلى 8658 ألف طن عام 1996م وبنسبة 31.4 % وبمعدل سنوي 4.5 % ويعود سبب ذلك إلى تذبذب كمية النفط الخام المصدر إلى الخارج إذ انخفضت من 8891 ألف طن إلى 4659الف طن خلال نفس المدة .

2- اخذ حجم التبادل التجاري اليمني بالارتفاع المتسارع والمطرد خلال النصف الثاني من فترة الدراسة حيث ارتفع من 8658 طن في عام 1996م ليصل إلى 23328 طن عام 2004م وبنسبة زيادة قدرها 169.4 % وبمعدل زيادة سنوية قدرها 18.8% ، ويعود سبب ذلك إلى زيادة حجم النفط الخام المصدر إلى الخارج من جهة والسلع الجافة المصدرة بما فيها إعادة الصادرات من جهة أخرى.

3- ما ذكر عن الحجم الكلي يمكن قوله عن تطور حجم الواردات اليمنية ، فقد ارتفع حجمها من 3735الف طن عام 1990 م إلى 8729 ألف طن عام 2004 م وبنسبة زيادة 133.7 % وبمعدل زيادة سنوية قدرها 8.9 %

وتعود أسباب زيادة حجم الواردات اليمنية خلال مدة الدراسة إلى ما يأتي :

أ- الزيادة المتسارعة في حجم السكان الناتجة عن ارتفاع معدل النمو السنوي البالغ 3.5 % وهو من أعلى المعدلات في الوطن العربي * ، وقد صاحب ذلك ارتفاع موازي في حجم الطلب المحلي على السلع الاستهلاكية المستوردة ولاسيما المواد الغذائية الأساسية .

ب- النهضة العمرانية وتنفيذ المشاريع الخدمية والتنموية في مختلف المجالات وتطلب ذلك زيادة الطلب على استيراد مواد البناء والإنشاءات والأثاث والتجهيزات المختلفة .

ج – النشاط الذي شهده القطاع الخاص ولاسيما في المجالات الصناعية والزراعية والمقاولات استدعى استيراد الآلات والمعدات اللازمة لذلك .

د- إتباع الحكومة لسياسة حرية التجارة والرفع الجزئي من القيود على النشاط التجاري في الجوانب الإدارية والمالية .

هـ – تغير أذواق الناس وعاداتهم وتقاليدهم ولا سيما سكان المدن الكبيرة وعواصم المحافظات ولاسيما العائدين من الخارج والذي ساهم في تنوع السلع المستوردة وزيادة أصنافها وكمياتها .

4- لم ينم قطاع الصادرات اليمنية بنفس المعدل الذي نما فيه قطاع الواردات ولم يصل حتى إلى النصف منه ، إذ ارتفع حجم الصادرات من 8891 ألف طن عام 1990م إلى 14595 ألف طن عام 2004م وبنسبة زيادة قدرها 64.2% وبمعدل زيادة 4.3% سنويا .

ومن الواضح أن الصادرات لم تلق نفس الاهتمام الذي حظيت به الواردات باستثناء صادرات النفط التي أصبحت تشكل 92-95% من إجمالي حجم الصادرات اليمنية السنوية إلى الخارج ، بينما لم يتجاوز حجم الصادرات من السلع الجافة نصف مليون طن على الإطلاق في أي سنة من سنوات الدراسة ، نظرا لمحدودية الإنتاج المحلي الزراعي والصناعي[5].

جدول (1) تطور التجارة الخارجية اليمنية بحسب الحجم بألف طن والقيمة بالمليون دولار للفترة 1990-2004م

السنوات	حجم الواردات	حجم الصادرات	الحجم الكلي	قيمة الواردات	قيمة الصادرات	الميزان التجاري
1990	3735	8891	**12626**	1357	598	**759 -**
1991	4316	9088	**13404**	1099	275	**824 -**
1992	4945	7846	**12791**	1090	139	**951 -**
1993	5235	7859	**13094**	858	114	**744 -**
1994	4266	7839	**12105**	454	203	**251 -**
1995	4015	7554	**11569**	647	794	**147**
1996	3999	4659	**8658**	1499	1967	**468**
1997	4089	6060	**10149**	2034	2529	**495**
1998	4835	9892	**14727**	1964	1511	**453**
1999	5500	10714	**16214**	2009	2441	**432**
2000	5374	11655	**17029**	2324	4079	**1755**
2001	5762	11651	**17413**	2465	3373	**908**
2002	8328	16273	**24601**	2922	3337	**415**
2003	9603	16612	**26215**	3674	3733	**59**
2004	8729	14595	**23328**	3986	4078	**92**

7 - الجهاز المركزي للإحصاء كتب الإحصاء السنوية للأعوام 1998م و2001م و2003م و2005م ، فصل التجارة الخارجية ، صفحات متعددة .

شكل (1) تطور حجم التجارة الخارجية اليمنية للفترة 1990م-2004م بالألف طن

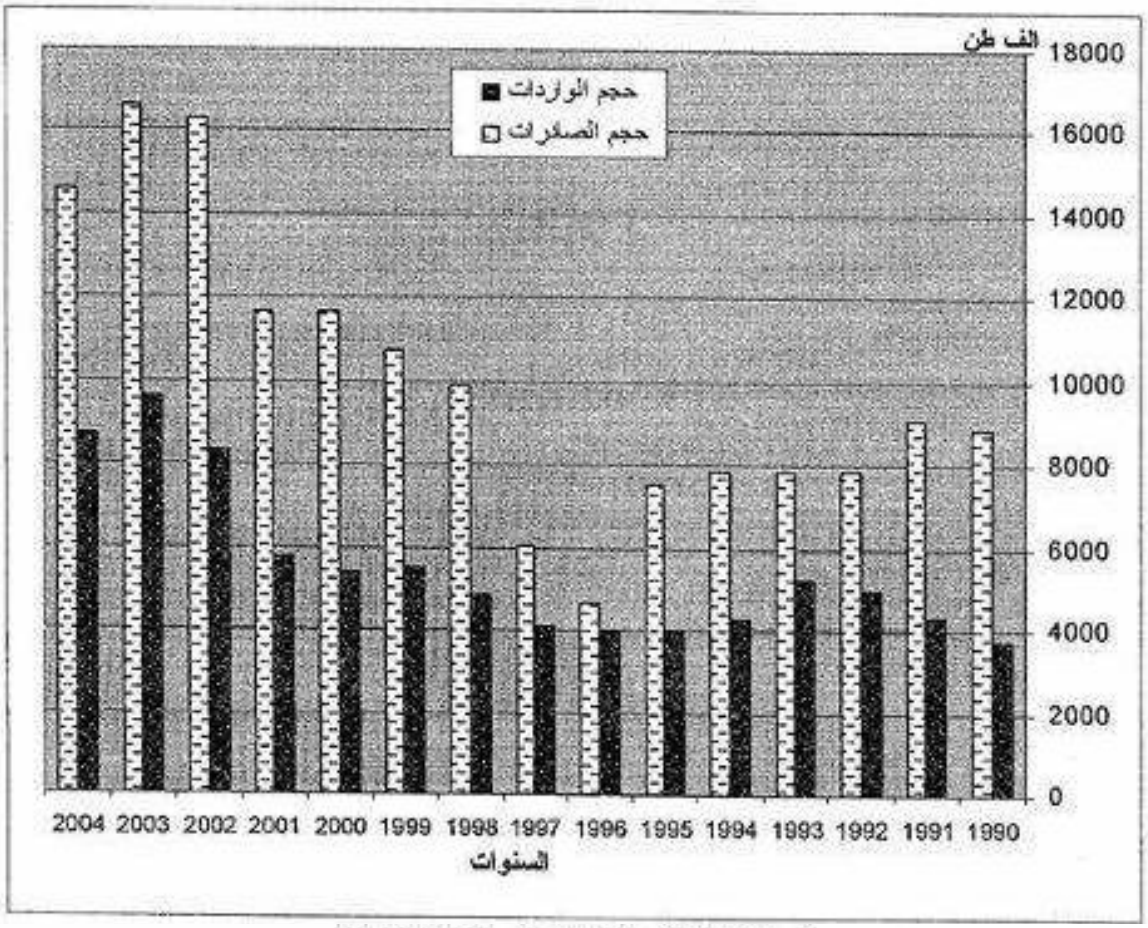

تم إعداد الشكل اعتمادا على الجدول (1)

بـ تطور التجارة الخارجية بحسب القيمة:

يوضح الجدول (1) التطور الذي حدث للتجارة الخارجية اليمنية بشقيها الواردات والصادرات والتحسن في الميزان التجاري خلال الفترة 1990-2004م وكما يأتي:

1- ارتفعت قيمة الصادرات من 598 مليون دولار إلى 4078 مليون دولار خلال نفس الفترة وبنسبة زيادة قدرها 582% وبمعدل زيادة سنوية قدرها 39% .

2- يعود سبب ارتفاع نسبة قيمة الصادرات مقارنة بقيمة الواردات إلى إضافة قيمة صادرات النفط الخام إليها منذ عام 1995م ، أما السنوات السابقة فإن قيمة صادرات النفط كانت غير مضافة .

3- مر الميزان التجاري بمرحلتين خلال مدة الدراسة هما :

- الميزان التجاري السالب: خلال المدة 1990- 1995م ويعود السبب إلى عدم إضافة قيمة النفط إلى قيمة الصادرات الكلية .

- الميزان التجاري الموجب خلال المدة 1996-2004م بعد إضافة قيمة صادرات النفط باستثناء عام 1998م الذي كان فيه الميزان التجاري سالبا نظرا لانخفاض أسعار النفط عالميا ، كما أن الميزان التجاري خلال هذه المرحلة لم يستقر سواء عند الارتفاع أو الانخفاض ويعود سبب ذلك إلى تذبذب الكمية المصدرة من النفط وتذبذب الأسعار في الأسواق العالمية ، وبما أن صادرات النفط تشكل نسبة عالية من قيمة الصادرات فإن أي تأثير عليه سواء في الحجم أو القيمة يبدو واضحا في الميزان التجاري اليمني.

شكل (2) تطور قيمة التجارة الخارجية اليمنية بالمليون دولار

تم إعداد الشكل اعتمادا على الجدول (1)

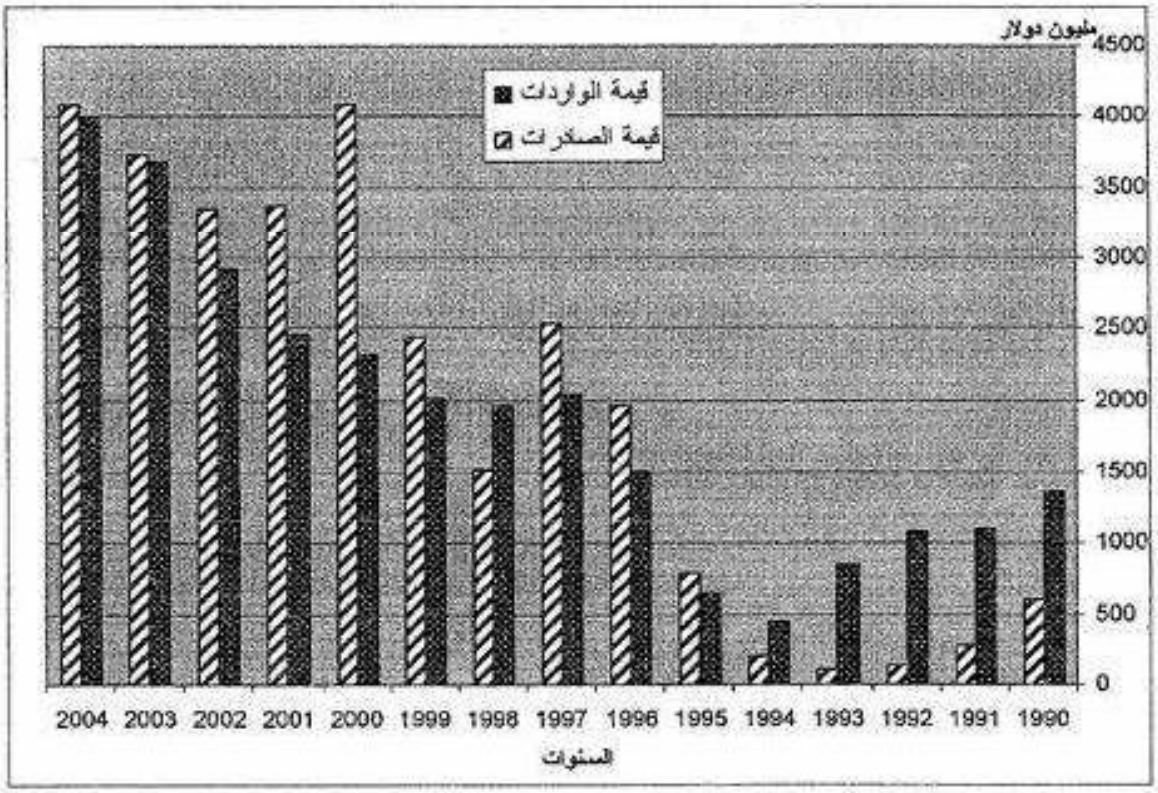

ثانيا : التصنيف السلعي للتجارة الخارجية اليمنية:

تبين دراسة التصنيف السلعي الصورة العامة لمكونات الحركة التجارية بين الجمهورية اليمنية ودول العالم ممثلة بأهم الكتل الاقتصادية ومدى مساهمة كل سلعة في إجمالي حركة الصادرات والواردات اليمنية.

أ ـ التصنيف السلعي للصادرات :

1- الوقود المعدني ومشتقاته : يتصدر الوقود المعدني قائمة الصادرات اليمنية إلى دول العالم وقد ارتفعت قيمته من 531 مليون دولار عام 1990 م وبنسبة 88% من قيمة الصادرات اليمنية إلى 3724 مليون دولار عام 2004م وبنسبة 92% وقد بلغت نسبة الزيادة خلال فترة الدراسة 601% وبمعدل سنوي 40% ويعود ذلك إلى ارتفاع كمية الإنتاج وأسعار النفط في الأسواق العالمية .

2- الأغذية والمشروبات والحيوانات الحية : احتلت هذه المجموعة من السلع المركز الثاني بعد الوقود المعدني وقد ارتفعت قيمتها من 39 مليون دولار بنسبة 7% من قيمة الصادرات عام 1990م إلى 174 مليون دولار وبنسبة 4% عام 2004م ، وبلغت نسبة الزيادة 346% خلال مدة الدراسة وبمعدل زيادة سنوية قدرها 23% ، وعلى الرغم من ارتفاع نسبة الزيادة السنوية إلا أن نسبة مساهمتها في قيمة الصادرات قد انخفضت نظرا لارتفاع نسبة مساهمة الوقود المعدني في الصادرات اليمنية .

3- بقية أصناف السلع المصدرة بمختلف أنواعها: ساهمت بما قيمته 29 مليون دولار وبنسبة 5% من الصادرات لعام 1990م وارتفعت هذه القيمة إلى 181مليون دولار وبنسبة 4% من الصادرات لعام 2004م ، وتشمل هذه الأصناف " المواد الخام ، والمواد الكيماوية ، والمصنوعات ، والآلات ومعدات النقل " ، ويلاحظ انخفاض نسبة مساهمة المواد الخام من 4-1 % خلال فترة الدراسة ، وبالعكس من ذلك ارتفعت نسبة مساهمة الآلات ومعدات النقل من 1-2 % لعامي 1995 و 2004 م على التوالي . وهذا الصنف من السلع يدخل ضمن إعادة الصادرات لأن اليمن لا تنتج الآلات ومعدات النقل فضلا عن تصديرها إلى الخارج .

جدول (2) التصنيف السلعي للتجارة الخارجية للفترة 1990- 2004م بالمليون دولار

الأقسام	البنـــود	الصـــادرات						الـــواردات					
		1990	%	1995	%	2004	%	1990	%	1995	%	2004	%
1	الأغذية و الحيوانات الحية	39	7	20	2	174	4	639	40	373	25	1098	28
2	الوقود المعدنية و الزيوت	531	88	749	86	3724	92	179	11	190	12	484	12
3	المواد الخام	22	4	9	1	39	1	44	3	44	3	100	3
4	المواد الكيماوية	1	-	9	1	13	-	114	7	126	8	311	8
5	المصنوعات	6	1	78	9	42	1	337	25	451	29	854	21
6	الآلات ومعدات النقل	-	-	7	1	87	2	262	16	354	23	1138	28
	الإجمالي	599	100	872	100	4079	100	1611	100	1537	100	3985	100

8 - الجهاز المركزي للإحصاء ، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2004م .

ب ـ التصنيف السلعي للواردات:

تتكون تجارة الواردات اليمنية من أصناف كثيرة ومتنوعة من السلع إلا أن الأهمية النسبية لكل منها متباينة من سلعة لأخرى، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل منها:

مدى الطلب على بعض السلع في الأسواق المحلية ، ونوعية السلع وتباين الأسعار بين الدول المصدرة إلى اليمن ومدى قرب مناطق الإنتاج وسهولة النقل من الدولة المصدرة إلى الجمهورية اليمنية ، يوضح الجدول (2) تطور قيمة الواردات بحسب أصنافها والأهمية النسبية لكل مجموعة سلعية ، للفترة 1990- 2004م بالمليون دولار أمريكي ، ومن خلاله يمكننا استخلاص الحقائق الآتية :

1- سجلت كافة الأصناف نموا كبيرا خلال فترة الدراسة مع اختلاف في نسبة النمو من صنف إلى آخر.

2- احتل صنف الأغذية والحيوانات الحية والمشروبات المركز الأول بين أصناف الواردات اليمنية ، وارتفعت قيمتها من 639 مليون دولار وبنسبة 40 % من إجمالي قيمة الواردات لعام 1990م إلى 1098 مليون دولار وبنسبة 28 % لعام 2004 م ، ويتضح أن أهميتها النسبية قد انخفضت من 40 إلى 28 % خلال الفترة المذكورة نظرا لمنافستها من قبل أصناف أخرى من السلع المستوردة ولا سيما الآلات ومعدات النقل التي تطورت في السنوات الأخيرة بشكل واضح نظرا لطلب السوق عليها .

3- احتلت السلع الصناعية المركز الثاني عام 1990م والثالث عام 2004م وارتفعت قيمتها من 337 مليون دولار وبنسبة 25% إلى 854 مليون دولار وبنسبة 21% على التوالي ، ويعود انخفاض نسبتها للتطور الذي حدث في قطاع الصناعة التحويلية اليمنية وإحلال عدد من السلع المصنعة محليا محل السلع المستوردة ولو جزئياً كالاسمنت والأدوات المعدنية و المنزلية وغيرها .

4- سجلت الآلات ومعدات النقل أعلى نسبة في ارتفاع قيمتها خلال فترة الدراسة حيث ارتفعت قيمتها من 262 مليون دولار وبنسبة 16 % عام 1990م إلى 1138 مليون دولار وبنسبة 28% من القيمة الإجمالية للواردات عام 2004م ، وبلغت نسبة الزيادة 334% وبمعدل سنوي قدره 22% ، ويعود ذلك إلى زيادة طلب السوق اليمني لاستيراد الآلات الخاصة بالنشاط الصناعي التحويلي ومعدات البناء والإنشاءات وشق وبناء الطرق ووسائل النقل المختلفة خلال الفترة موضوع الدراسة .

5- ارتفعت قيمة الوقود المعدني والزيوت والشحوم من 179 مليون دولار عام 1990م وبنسبة 11% من قيمة الواردات إلى 484 مليون دولار وبنسبة 12 % عام 2004 م وبنسبة زيادة قدرها 170% وبمعدل زيادة سنوية 11.4% ، وقد حافظت على أهميتها النسبية بين الواردات خلال تلك الفترة .

6- ارتفعت مساهمة المواد الكيماوية في قيمة الواردات من 114 مليون دولار عام 1990م إلى 311مليون دولار عام 2004م وبلغت نسبة الزيادة173% وبمعدل زيادة سنوية قدرها 11.5% خلال المدة المذكورة، كما حافظت على أهميتها النسبية خلال تلك الفترة ولم تزد عن 8% من قيمة الواردات طول الفترة 1990- 2004م.

7- احتلت المواد الخام المركز الأخير في قائمة الواردات وبنسبة 3% على امتداد فترة الدراسة، وقد ارتفعت قيمتها من 44 مليون دولار عام 1990 إلى 100 مليون دولار عام 2004م.

شكل (3)التصنيف السلعي لواردات 1990و2004م بالمليون دولار

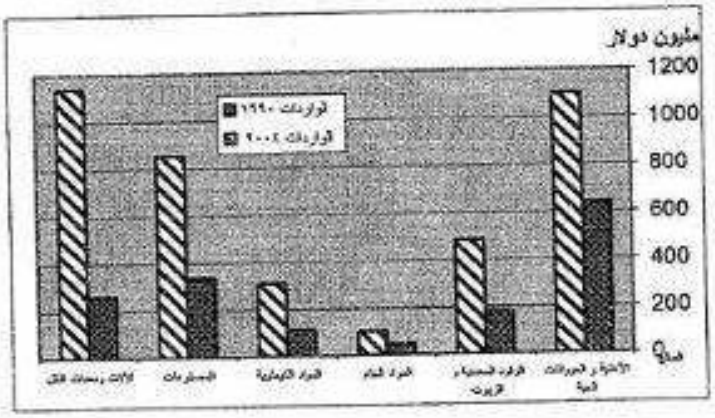

تم إعداد الشكل اعتمادا على الجدول (2)

شكل (4) التصنيف السلعي لواردات 1990م / 2004م بالمليون دولار

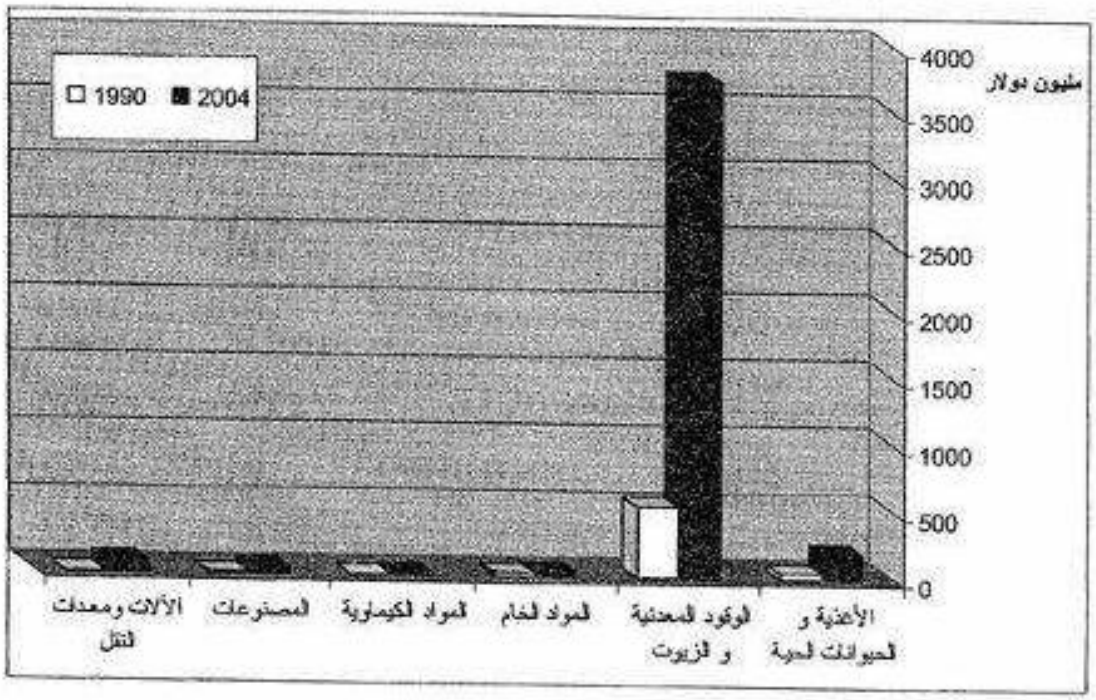

تم إعداد الشكل اعتمادا على الجدول (2)

ثالثا : التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية اليمنية:

ترتبط المبادلات التجارية للجمهورية اليمنية إلى حد كبير بالتجارة العالمية ، وبخاصة مع الدول الصناعية الكبرى ، وفي هذا الجزء من الدراسة سيتم إلقاء الضوء على أهم الشركاء التجاريين للجمهورية اليمنية ، ومدى وزن كل منهم بالنسبة لتجارة الصادرات والواردات . ويوضح الجدول (3) التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية اليمنية مع كتل العالم الاقتصادية خلال المدة (1990 – 2004م) ، ويتضمن كلا من الصادرات والواردات من حيث القيمة والنسبة المئوية وكما يأتي :

أ- التوزيع الجغرافي للصادرات :-

- توجهت معظم الصادرات اليمنية عام 1990م إلى الدول الصناعية في القارتين الأوربية والأمريكية ، إذ بلغ نصيب دول أمريكا الشمالية 242 مليون دولار وبنسبة 40% من قيمة الصادرات اليمنية ، كان للولايات المتحدة الأمريكية النصيب الأكبر والذي بلغ 223 مليون دولار وبنسبة 92% من تلك الصادرات .

- احتلت مجموعة دول الاتحاد الأوروبي المركز الثاني في استقبال الصادرات اليمنية التي بلغ قيمتها 219 مليون دولار وبنسبة 37% من قيمة الصادرات ومن أهم الدول المستوردة في هذه المجموعة ايطاليا التي استوردت ما قيمته 140 مليون دولار وبنسبة 64 % من الصادرات إلى هذه المجموعة .
- جاءت الدول الآسيوية الغير عربية والدول الخليجية في المركز الثالث والرابع على التوالي إذ استوردت ما قيمته 84 مليون دولار وبنسبة 7% لكل منهما من إجمالي قيمة الصادرات ، ومن أهم الدول الآسيوية المستوردة الهند بقيمة 14 مليون دولار وبنسبة 32% من قيمة الصادرات اليمنية إلى تلك الدول بينما تعد المملكة العربية السعودية اكبر دولة مستوردة من اليمن وبقيمة 17.5 مليون دولار وبنسبة 44% من الصادرات العربية اليمنية إلى دول مجلس التعاون الخليجي وتليها البحرين والإمارات وبنسبة 27% و 25% على التوالي ، وبذلك تحتكر الدول الثلاث 96% من صادرات اليمن إلى دول المجلس.
- ساهمت بقية الدول العربية باستيراد ما قيمته 20 مليون دولار وبنسبة 3% بينما بلغ قيمة الصادرات إلى الدول الأفريقية الغير عربية 9 مليون دولار وبنسبة 2% ، ودول أمريكا الجنوبية 5 مليون دولار وبنسبة 1 % من قيمة الصادرات اليمنية ، كما تم تصدير ما قيمته 14 مليون دولار إلى عدد من الدول الأخرى وبنسبة 2 % من القيمة في عام 1990م .
- تغير التوزيع الجغرافي للصادرات اليمنية في عام 1995م عما كان عليه في عام 1990م حيث ارتفعت قيمة الصادرات اليمنية إلى الدول الآسيوية الغير عربية من 44 مليون دولار وبنسبة 7% إلى 589 مليون دولار وبنسبة زيادة مقدارها 2239 % نظرا لتصدير النفط اليمني إلى دول جنوب شرق آسيا ولاسيما الصين وكوريا الجنوبية واليابان وسنغافورة التي احتلت المراكز الأربعة الأولى في قائمة هذه المجموعة على الترتيب . بينما انخفضت قيمة الصادرات اليمنية إلى الدول العربية الخليجية من 40 مليون دولار وبنسبة 7% إلى 19 مليون دولار وبنسبة 2% فقط من قيمة الصادرات اليمنية نظرا لإغلاق الأسواق الخليجية أمام السلع اليمنية بعد

حرب الانفصال التي نشبت عام 1994م ونتج عنها تدهور العلاقات اليمنية الخليجية بشكل واضح وخصوصا مع المملكة العربية السعودية ودولة الكويت .

جدول (3) التوزيع الجغرافي لتجارة اليمن الخارجية للفترة 1990- 2004م وبحسب الكتل الاقتصادية بالمليون دولار

م	الكتل الاقتصادية	1990				1995				2004			
		الصادرات	%	واردات	%	الصادرات	%	واردات	%	الصادرات	%	واردات	%
1	دول الخليج العربية	40	7	200	15	19	2	180	28	272	7	1332	33
2	الدول العربية الأخرى	20	3	113	8	75	10	32	5	66	1	198	5
3	آسيا غير العربية	44	7	329	24	589	74	182	28	3394	83	1002	25
4	أفريقيا غير العربية	9	2	3	-	26	3	7	1	119	3	40	1
5	الاتحاد الأوروبي	219	37	436	32	9	1	147	23	47	1	741	19
6	أوروبا الشرقية	6	1	72	5	-	-	10	1	-	-	59	2
7	دول أوروبا الأخرى	-	-	29	2	-	-	10	1	24	1	162	4
8	دول أمريكا الشمالية	242	40	82	6	3	-	52	8	48	1	209	5
9	دول أمريكا الجنوبية	5	1	11	1	68	9	24	4	-	-	176	4
10	دول اوقيانوسيا	-	-	76	6	-	-	3	1	98	2	82	2
	الإجمالي	599	100	1358	100	795	100	647	100	4096	100	4003	100

9 - الجهاز المركزي للإحصاء ، كتاب الإحصاء السنوي لعام 1995م . ص 337- 342 .
10 - الجهاز المركزي للإحصاء ، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2004م . ص 412- 418 .

- تغيرت الحالة في عام 2004م تماما في توزيع الصادرات اليمنية كما يظهر من الجدول (3) وأصبح الوضع كما يأتي :

أ - إرتفعت مساهمة الدول الآسيوية الغير عربية في قيمة الصادرات اليمنية والتي بلغ قيمتها 3394 مليون دولار وبنسبة 83% من قيمة الصادرات البالغ مجموعها 4096 مليون دولار عام 2004 م . وأصبحت من أهم المجموعات المستوردة للسلع اليمنية

ولا سيما النفط وتصدرت هذه المجموعة كل من تايلاند والصين والهند وبنسب 29 % و 28.7% و 13.3 % على التوالي بحيث أصبح نصيبها ما نسبته 71% من قيمة الصادرات اليمنية إلى مختلف دول العالم .

ب- احتلت دول مجلس التعاون الخليجي المركز الثاني في قائمة الكتل الاقتصادية المستوردة من اليمن وبقيمة 272 مليون دولار وبنسبة 7% من قيمة الصادرات اليمنية ، وقد تضاعفت هذه القيمة حوالي 7 مرات عما كانت عليه عام 1990م ولكن نسبة المساهمة ظلت ثابتة ولم تتجاوز أل 7% من قيمة الصادرات بل حققت ارتفاعا كبيرا عام 2004م مقارنة بعام 1995م إذ تضاعفت أكثر من 14 مرة ، وتعود أسباب هذه الزيادة إلى تحسن العلاقات السياسية بين الجمهورية اليمنية ودول مجلس التعاون بشكل عام والسعودية والكويت بشكل خاص بعد زوال الخلاف الذي حدث نتيجة غزو العراق لدولة الكويت عام 1990م ، والحرب الأهلية اليمنية عام 1994م . وتصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة جميع الدول العربية بما فيها الخليجية بالاستيراد من الجمهورية اليمنية بقيمة 109 مليون دولار وبنسبة 2.7 % تلتها المملكة العربية السعودية التي استوردت بما قيمته 96 مليون دولار وبنسبة 2.4 % من قيمة الصادرات اليمنية لعام 2004م .

ج- ارتفعت قيمة الصادرات اليمنية إلى الدول الإفريقية الغير عربية إلى 119 مليون دولار وبنسبة 3% من قيمة الصادرات محتلة المركز الثالث بعد الدول العربية الخليجية.

د- استوردت بقية الكتل الاقتصادية ما قيمته 311 مليون دولار وبنسبة 7% من قيمة الصادرات اليمنية ، وكان نصيب الدول الاوقيانوسية 2% بينما انخفضت مساهمة دول أمريكا الشمالية إلى 1% فقط ومثلها دول الاتحاد الأوروبي والدول العربية غير الخليجية ، مما يشير إلى إقبال تلك الكتل على الصادرات اليمنية من النفط على عكس الدول الصناعية الكبرى في أمريكا وأوروبا التي تعتمد على النفط الخليجي.

شكل (5) التوزيع الجغرافي لصادرات اليمن لعام 2004م (مليون دولار)

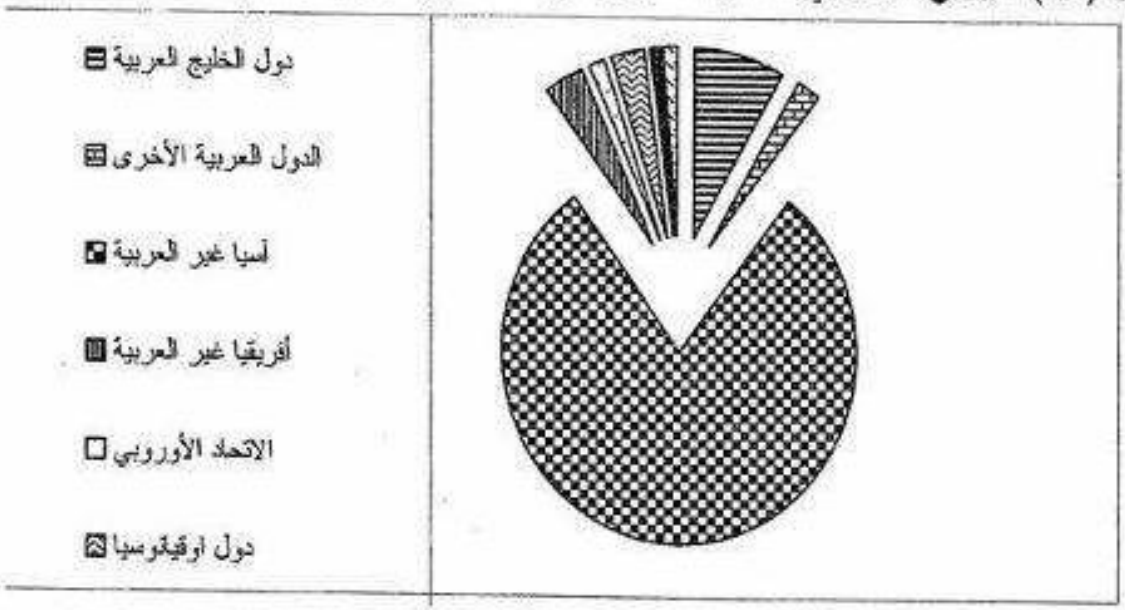

تم إعداد الشكل اعتمادا على الجدول (3)

شكل (6) التوزيع الجغرافي لواردات اليمن لعام 2004م (مليون دولار)

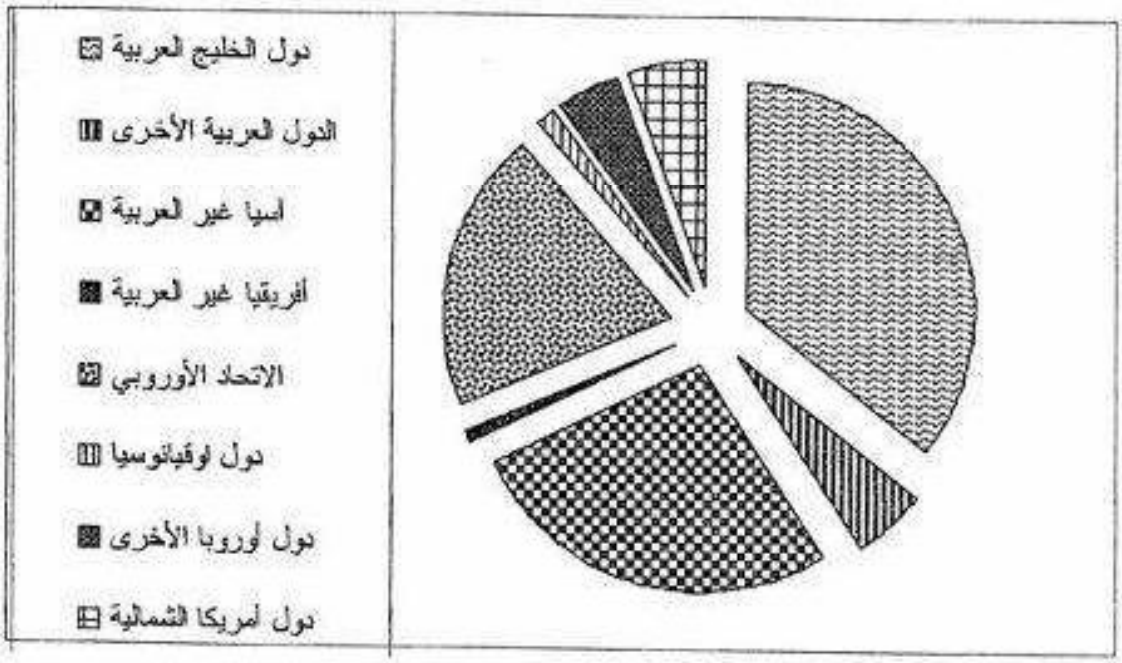

تم إعداد الشكل اعتمادا على الجدول (3)

أما على مستوى الدول فقد كان توزيع الصادرات اليمنية كما يأتي :

يوضح الجدول (4) قائمة بأهم عشرين دولة استوردت من الجمهورية اليمنية لعام 2004م وبقيمة 3980 مليون دولار وبنسبة 97% من قيمة الصادرات اليمنية ، بينما بلغ نصيب بقية دول العالم 116 مليون دولار فقط وبنسبة 3% فقط، وهذا يعني أن الصادرات اليمنية انحصرت إلى تلك الدول فقط من جهة ، ولم تتوزع عليها بشكل متوازن من جهة أخرى بل كان التباين بينها كبيرا وكما يأتي بيانه :

- تصدرت هذه القائمة كل من تايلاند والصين إذ استوردت الأولى بقيمة 1181 مليون دولار والثانية بقيمة 1169 مليون دولار وبنسبة 29% لكل منهما وبذلك فقد استوردتا أكثر من نصف الصادرات اليمنية والتي تمثل 58% ، بينما بقية الدول وعددها 18 دولة لم تساهم إلا بنسبة 42% فقط ، كان نصيب الهند 540 مليون دولار بنسبة 13% ، وبذلك يصبح نصيب الدول الآسيوية الثلاث (تايلاند والصين والهند) 71% من قيمة الصادرات اليمنية لعام 2004 م ، وإذا أضفنا ما استوردته كل من سنغافورة بقيمة 193 مليون دولار وبنسبة 5% وكوريا الجنوبية 131 مليون دولار واليابان 111 مليون دولار وبنسبة 3% لكل منهما فإننا نجد أن الصادرات اليمنية من النفط تتوجه بشكل أساسي إلى الدول الآسيوية الغير عربية والتي بلغت قيمتها 3325 مليون دولار وبنسبة 84% من الصادرات اليمنية إلى الدول الست الأولى ، باستثناء جنوب أفريقيا التي جاءت في المركز السادس قبل اليابان مستوردة ما قيمته 113 مليون دولار وبنسبة 3% من قيمة الصادرات اليمنية.
- احتلت الإمارات العربية المتحدة و المملكة العربية السعودية ودولة الكويت المراكز الثامن والتاسع والحادي عشر إذ استوردت بالقيم 109 و 96 و 59 مليون دولار وبالنسب 3و2و2 % من قيمة الصادرات اليمنية على التوالي، وجاءت نيوزلندا بالمركز العاشر وبقيمة 69 مليون دولار وبنسبة 2% من قيمة الصادرات اليمنية ، واحتلت الولايات المتحدة الأمريكية المركز الثاني عشر بقيمة 47 مليون دولار وبنسبة 1% فقط من قيمة الصادرات اليمنية لعام 2004 م بينما تحتل المركز الأول بين الدول المصدرة للجمهورية اليمنية .

- ساهمت الدول السبع الأخرى وهي :(ماليزيا واستراليا وسويسرا والصومال واليونان والعراق وهونج كونج باستيراد ما قيمته 162 مليون دولار وبنسبة 4% من قيمة الصادرات اليمنية الكلية لعام 2004م وكما هو موضح بالشكل(5) .

شكل (7) الأهمية النسبية للدول المصدرة والمستوردة من وإلى اليمن لعام 2004م

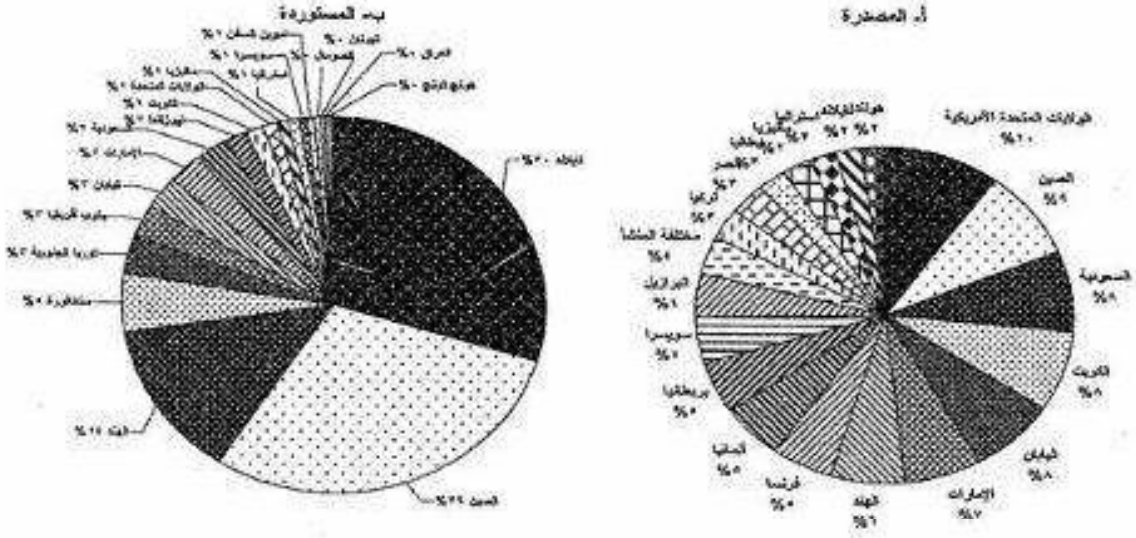

ب ـ التوزيع الجغرافي للواردات :

بلغ إجمالي قيمة الواردات اليمنية لعام 1990م (1358) مليون دولار موزعة على مختلف دول العالم وكتله الاقتصادية، ثم انخفضت هذه القيمة في عام 1995م إلى 647 مليون دولار حيث بلغ مقدار النقص 711 مليون دولار وبنسبة قدرها 110% وبمعدل سنوي مقداره 18% خلال السنوات الست موضوع الدراسة.

أ- ارتفعت قيمة الواردات إلى 4003 مليون دولار في عام 2004م حيث تضاعفت أكثر من 6 مرات عما كانت عليه في عام 1995م حيث بلغت الزيادة 3359 مليون دولار وبنسبة 519% وبمعدل سنوي 57% مما يدل على أن الجمهورية اليمنية تشهد نهضة اقتصادية متسارعة منذ منتصف التسعينات من القرن الماضي وأصبح السوق اليمني يتابع أسواق الدول العربية النفطية من حيث معدل نمو الواردات نوعا وكما نظرا لتعدد الأنشطة الاقتصادية وتطورها ساعد على ذلك الارتفاع الكبير في قيمة الصادرات اليمنية من النفط في ضوء ارتفاع الأسعار العالمية .

يوضح الجدول (3) تطور التوزيع الجغرافي لواردات الجمهورية اليمنية خلال الأعوام 1990-2004م وذلك كما يأتي :

ب- استوردت الجمهورية اليمنية معظم احتياجاتها من السلع المختلفة من ثلاث كتل اقتصادية خلال السنوات الماضية من عمرها (1990- 2004م) هي : دول الوطن العربي والدول الآسيوية الغير عربية ودول الاتحاد الأوروبي بحيث بلغت نسبة كل منها 23% و 24% و 32% على الترتيب وبإجمالي 79% من قيمة الواردات لعام 1990م ، وبنسب 33% و 28% و 23% على التوالي وبإجمالي 84% من قيمة واردات عام 1995م ، و 38% و 25% و 19% وبإجمالي قدره 82% من قيمة الواردات اليمنية لعام 2004 م .

ويلاحظ تبادل المراكز بين دول الوطن العربي ودول الاتحاد الأوروبي، فقد تصدرت الدول العربية جميع الدول المصدرة إلى اليمن خلال الفترة 1995- 2004م. أما على مستوى الدول المصدرة إلى الجمهورية حسب بلد المنشأ خلال عام 2004م فقد احتلت الولايات المتحدة الأمريكية المركز الأول بقيمة322 مليون دولار و بنسبة 8.1% ، تلتها جمهورية الصين بقيمة 281 مليون دولار وبنسبة 7.1% ثم جاءت السعودية محتلة المركز الثالث

بقيمة 252 مليون دولار وبنسبة 6.3 % ، واحتلت الكويت المركز الرابع بقيمة 247 مليون دولار وبنسبة 6.2 % ، جاءت اليابان في المركز الخامس بنسبة 6.1 % ثم الإمارات العربية بنسبة 5.3% من قيمة الواردات اليمنية الكلية لعام 2004م.

1ـ الواردات من دول مجلس التعاون الخليجي :

احتلت الواردات اليمنية من دول مجلس التعاون الخليجي المركز الأول بين جميع كتل العالم وقد أخذت الواردات اليمنية من دول المجلس بالارتفاع المستمر خلال أل 10 السنوات الماضية (1995-2004م) حيث ارتفعت قيمتها من 180 مليون دولار عام 1995م وبنسبة 28% إلى 1332 مليون دولار وبنسبة 33% من قيمة الواردات اليمنية لعام 2004م ، نتيجة تشجيع الدولة اليمنية للتجارة البينية ولا سيما بين اليمن ودول الجوار وأهمها دول مجلس التعاون الخليجي ، ولابد من الإشارة إلى أن معظم السلع المستوردة من هذه الدول هي عبارة عن سلع أعيد تصديرها من ميناء جبل علي بدبي وميناء جدة بالمملكة العربية السعودية ، فضلا عن البضائع المنقولة برا . وقد احتلت دولة الإمارات العربية المتحدة المركز الأول بين دول المجلس حيث صدرت إلى اليمن ما قيمته 665 مليون دولار وبنسبة 50 % وتشكل نصف صادرات دول المجلس إلى الجمهورية اليمنية لعام 2004 م ، بينما احتلت المملكة العربية السعودية المركز الثاني حيث صدرت ما قيمته 355 مليون دولار وبنسبة 26% وبذلك ساهمت بأكثر من ربع صادرات دول المجلس إلى اليمن . وجاءت دولة الكويت في المركز الثالث إذ صدرت ما قيمته 247 مليون دولار وبنسبة 19% ويصل إلى ما يقارب خمس صادرات دول المجلس إلى اليمن . وبذلك فإن الجمهورية اليمنية استوردت من الدول الثلاث المذكورة ما نسبته 95% من إجمالي قيمة الواردات اليمنية من دول مجلس التعاون ، بينما استوردت من الدول الثلاث الأخرى وهي عمان وقطر والبحرين ما قيمته 65 مليون دولار كان نصيب سلطنة عمان منها 60 مليون دولار وبنسبة 4.5% وقطر 3 مليون دولار والبحرين 2 مليون دولار فقط ، والدولتان الأخيرتان ساهمتا بنسبة 0.5% من قيمة الواردات اليمنية من دول مجلس التعاون الخليجي لعام 2004 م .

2ـ الواردات من دول آسيا غير العربية:

احتلت الواردات اليمنية من الدول الآسيوية الغير عربية المركز الثاني بعد مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي خلال سنوات الدراسة ، فقد بلغت قيمتها 329 مليون دولار عام 1990م وبنسبة 24% من قيمة الواردات اليمنية من مختلف دول العالم ، وبإضافة هذه النسبة إلى نسبة ما ساهمت به الدول العربية تكون اليمن استوردت حوالي نصف وارداتها لعام 1990م من تلك المجموعتين .

ونظرا للانخفاض العام بإجمالي قيمة الواردات اليمنية لعام 1995م إلى اقل من النصف عما كانت عليه في عام 1990م فقد انخفضت معها قيمة الواردات من الدول الآسيوية الغير عربية إلى 182 مليون دولار ولكنها شكلت أهمية نسبية عالية بلغت 28% من قيمة إجمالي الواردات اليمنية لعام 1995م ثم شهدت الواردات اليمنية من المجموعة الآسيوية ارتفاعا كبيرا بلغت قيمتها 1002 مليون دولار في عام 2004م وبنسبة 25% من إجمالي القيمة وتمثل هذه النسبة ربع قيمة الواردات الإجمالية لعام 2004م وبنسبة نقص قدرها 44.7%.

3ـ الواردات من مجموعة الاتحاد الأوروبي :

تصدرت دول هذه المجموعة قائمة الواردات اليمنية عام 1990م حيث تم استيراد ما قيمته 436 مليون دولار وبنسبة 32% من قيمة الواردات اليمنية ، وعلى الرغم من ارتفاع قيمة الواردات السنوية خلال فترة الدراسة إلا أن نسبة مساهمة هذه المجموعة أخذت بالتناقص التدريجي بعد ذلك ، ولقد استوردت اليمن عام 1995م ما قيمته 147 مليون دولار وبنسبة 23% من القيمة الإجمالية للواردات اليمنية محتلة المركز الثالث بعد الدول الآسيوية الغير عربية ودول مجلس التعاون الخليجي ، وحافظت على نفس المركز في عام 2004م مع ارتفاع قيمة صادراتها إلى الجمهورية اليمنية إلى 741 مليون دولار وبنسبة 19% من القيمة الكلية للواردات اليمنية

4ـ الواردات من دول أمريكا الشمالية :

تحتكر الولايات المتحدة الأمريكية كل الواردات اليمنية من دول أمريكا الشمالية باستثناء مساهمة محدودة جدا لحكومة كندا ، وكما سبقت الإشارة عند الحديث عن الصادرات اليمنية إلى الولايات المتحدة بأنها تدهورت بشكل واضح من 40% عام 1990م إلى 1% عام

2004م ، وبالمثل فإن الواردات اليمنية تدهورت بشكل مماثل من هذه الدولة حيث لم تزيد عن 5% فقط من قيمة الواردات اليمنية لعام 2004م ، إذ توجهت اليمن للاستيراد بشكل رئيسي من الدول العربية ولا سيما دول مجلس التعاون الخليجي والدول الصناعية في جنوب وشرق آسيا نظرا لرخص السلع الصناعية والزراعية الآسيوية التي تتلاءم مع مستوى المعيشة السائد في اليمن.

أما على مستوى الدول فقد كان توزيع الواردات كما يوضحها الجدول (4) وكما يأتي :

جدول (4) أهم 20 دولة مصدرة ومستوردة في عام 2004م بالمليون دولار

م	المصدرة إلى اليمن (بحسب بلد المنشأ)			م	المستوردة من اليمن		
	الدولة	القيمة	%		الدولة	القيمة	%
1	الولايات المتحدة الأمريكية	322	8	1	تايلاند	1181	29
2	الصين	281	7	2	الصين	1169	29
3	السعودية	252	6	3	الهند	540	13
4	الكويت	247	6	4	سنغافورة	193	5
5	اليابان	242	6	5	كوريا الجنوبية	131	3
6	الإمارات	213	5	6	جنوب أفريقيا	113	3
7	الهند	203	5	7	اليابان	111	3
8	فرنسا	177	5	8	الإمارات	109	3
9	ألمانيا	171	4	9	السعودية	96	2
10	بريطانيا	156	4	10	نيوزلندا	69	2
11	سويسرا	145	4	11	الكويت	59	1
12	البرازيل	135	3	12	الولايات المتحدة	47	1
13	مختلفة المنشأ	114	3	13	ماليزيا	30	1
14	تركيا	102	3	14	استراليا	29	1
15	مصر	94	2	15	سويسرا	24	1
16	ايطاليا	87	2	16	تموين السفن	22	-
17	ماليزيا	80	2	17	الصومال	19	-
18	استراليا	68	2	18	اليونان	17	-
19	تايلاند	68	2	19	العراق	11	-
20	هولندا	67	2	20	هونج كونج	10	-

الإجمالي	3224	81	الإجمالي	3980	97
بقية دول العالم	779	19	بقية دول العالم	116	3
الإجمالي العام	4003	100	الإجمالي العام	4096	100

1- الجهاز المركزي للإحصاء ، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2005 . ص 410- 411 .

- تصدرت عشرون دولة قائمة الدول المصدرة إلى الجمهورية اليمنية بحسب بلد المنشأ لعام 2004م موزعة على جميع قارات العالم ، والتي صدرت بقيمة 3224 مليون دولار وبنسبة 81% من قيمة الواردات اليمنية الإجمالية ، بينما ساهمت بقية دول العالم المختلفة بما قيمته 779 مليون دولار وبنسبة 19% فقط .
- تصدرت الولايات المتحدة الأمريكية قائمة أهم الدول المصدرة إلى اليمن لعام 2004م بقيمة 322مليون دولار وبنسبة 8% من إجمالي قيمة الواردات اليمنية. احتلت جمهورية الصين الشعبية المركز الثاني في قائمة أهم الدول المصدرة إلى اليمن بقيمة 281 مليون دولار وبنسبة 7% من إجمالي قيمة الواردات اليمنية بعد الولايات المتحدة الأمريكية.
- جاءت المملكة العربية السعودية ودولة الكويت في المركزين الثالث والرابع على التوالي في هذه القائمة بقيمة 252 و 247 مليون دولار وبنسبة 6% لكل منهما ثم اليابان التي احتلت المركز الخامس بقيمة 242 مليون دولار وبنفس النسبة.
- أما دولة الإمارات العربية المتحدة فقد جاءت في المركز السادس بقيمة 213 مليون دولار وبنسبة 5% من إجمالي قيمة الواردات اليمنية لعام 2004م ، وقريبا منها جمهوريتا الهند وفرنسا اللتان صدرتا بقيمة 203 و 177 مليون دولار وبنفس النسبة تقريبا وصدرت كل من ألمانيا وبريطانيا وسويسرا بالقيم 171 و 156 و 145 مليون دولار وبنسبة 4% لكل منها من قيمة الواردات اليمنية وبذلك شغلت المركز التاسع والعاشر والحادي عشر في قائمة أهم الدول المصدرة إلى الجمهورية اليمنية لعام 2004
- احتلت جمهوريتا البرازيل وتركيا المركزين الثاني عشر والرابع عشر في القائمة حيث صدرتا بما قيمته 135 و 102 مليون دولار وبنسبة 3% لكل منهما. بقية الدول احتلت المراكز من 15-20 وهي جمهورية مصر العربية 94 مليون دولار

وايطاليا 87 مليون دولار وماليزيا 80 مليون دولار واستراليا وتايلاند كل منهما 68 مليون دولار وأخيرا هولندا 67 مليون دولار وبنسبة 2% .

- تتوزع الدول العشرون الأولى في قائمة الدول المصدرة إلى الجمهورية اليمنية على الكتل الاقتصادية في العالم بشكل متباين حيث بلغت 6 دول من آسيا الغير عربية هي: (الصين واليابان والهند وتركيا وماليزيا وتايلاند) فقد صدرت هذه الدول بما قيمته 976 مليون دولار وبنسبة 30 % من صادرات الدول العشرين الأولى ، كما بلغ عدد الدول الأوروبية 7 دول وهي : (فرنسا وألمانيا وبريطانيا وسويسرا وايطاليا وهولندا) ، والتي صدرت ما قيمته 803 مليون دولار وبنسبة 25% من صادرات الدول العشرين الأولى المصدرة إلى اليمن ، وشاركت أربع دول عربية فقط ضمن قائمة الدول العشرين الأولى هي :(السعودية والكويت والإمارات ومصر) وصدرت بما قيمته 806 مليون دولار وبنسبة 25% من صادرات الدول العشرين الأولى.
- وساهمت الولايات المتحدة والبرازيل من القارتين الأمريكية الشمالية والجنوبية بتصدير بما قيمته 457 مليون دولار وبنسبة 14% من صادرات الدول العشرين الأولى، وصدرت أيضا استراليا بما قيمته 68 مليون دولار وبنسبة 2% من صادرات الدول العشرين الأولى.

رابعا: التجارة البينية بين اليمن ودول الخليج العربية .

أ- الواردات اليمنية من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

تشير الإحصاءات الخاصة بالتجارة الخارجية للجمهورية اليمنية بان قيمة الواردات اليمنية أخذت بالنمو السريع خلال أل 15 سنة الماضية، ويتبين من الجدول (5) أن قيمة الواردات اليمنية ارتفعت في عام 2004 م بأكثر من 6.6 مرة عما كانت عليه عام 1990م فقد زادت من 200,3مليون دولار عام 1990م إلى 1326.3مليون دولار أمريكي عام 2004م بزيادة قدرها 1126مليون دولار وبنسبة زيادة 562% وبذلك ارتفعت نسبة مساهمة دول المجلس من 14.8% من إجمالي الواردات اليمنية عام 1990م إلى 33.3 % في عام 2004م . وهذا يعني أن ثلث الواردات اليمنية من دول مجلس التعاون الخليجي سواء من

السلع الخليجية المنشأ أو إعادة التصدير إلى اليمن ولا سيما من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة .

على مستوى الدول :

أ- احتلت المملكة العربية السعودية المركز الأول بين دول المجلس من حيث قيمة الواردات اليمنية التي بلغت 109 مليون دولار عام 1990م ومثلت 55% من مجموع قيمة الواردات اليمنية من دول الخليج ، بينما جاءت دولة الإمارات في المركز الثاني بعد المملكة إذ بلغت قيمة صادراتها إلى اليمن 50.5 مليون دولار وبنسبة 25 % من مجموع قيمة الواردات اليمنية من دول المجلس في عام 1990م ، وبذلك فان السعودية والإمارات يساهمان بـ80% من قيمة الواردات اليمنية في دول المجلس الست ثم جاءت دولة الكويت التي صدرت ما قيمته 23.5مليون دولار وبنسبة 12 % محتلة المركز الثالث وساهمت دولة قطر بنسبة 5% ومملكة البحرين 3% ، أما سلطنة عمان فقد صدرت ما قيمت 1.3 مليون دولار ولم يشكل هذا المبلغ نسبة تذكر من مجموع قيمة الواردات اليمنية من دول المجلس لعام 1990م .

تغير الوضع تماما في عام 2004م وتغيرت القيم والأهمية النسبية للدول الست ، حيث احتلت الإمارات المركز الأول محتكرة نصف قيمة الواردات اليمنية من دول الخليج ، بينما تأخرت السعودية إلى المركز الثاني بقيمة 349.7مليون دولار وبنسبة 26 % وحافظت الكويت على مركزها إذ صدرت ما قيمته 246.7 مليون دولار وبنسبة 19 % من واردات الجمهورية اليمنية من دول الخليج العربية وتقدمت سلطنة عمان لتحتل المركز الرابع مصدرة ما قيمته 60.5 مليون دولار وبنسبة 5%، أما دولة قطر فساهمت بتصدير ما قيمته 3,1 مليون دولار والبحرين بقيمة 1.6 مليون دولار فقط .

جدول (5) الواردات اليمنية من دول مجلس التعاون الخليجي وأهميتها النسبية للمدة 1990 -2004م بالألف دولار

م	الدولة	1990		1995		2000		2004	
		القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
1	الإمارات	50476	25	91577	51	231204	31	664580	50
2	البحرين	5372	3	277	-	2914	-	1635	-
3	السعودية	109210	55	62536	35	319957	43	349733	26
4	عمان	1290	-	1069	1	72844	10	60545	5
5	قطر	10496	5	145	-	4041	1	3069	-
6	الكويت	23473	12	23951	13	108566	15	246675	19
الإجمالي الخليجي		200317	100	179505	100	739526	100	1.326.237	100
الإجمالي العالمي		1357345		645696		2323951		3985569	
النسب المئوية %		14.8		27.8		31.8		33.3	

تم إعداد الجدول بالاعتماد على المصادر الآتية :

11- الجمهورية اليمنية ، وزارة التخطيط والتنمية ، الجهاز المركزي للإحصاء ، كتاب الإحصاء السنوي لعام 1995م .صنعاء ، مارس 1996م .ص 336 .

12- الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2003م ، صنعاء ، يونيو 2004م. ص 402.

13- الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2004م ، صنعاء ، يونيو 2005م. ص 420.

شكل(8) الواردات اليمنية من دول مجلس التعاون الخليجي للمدة 1990 – 2004م بالألف دولار

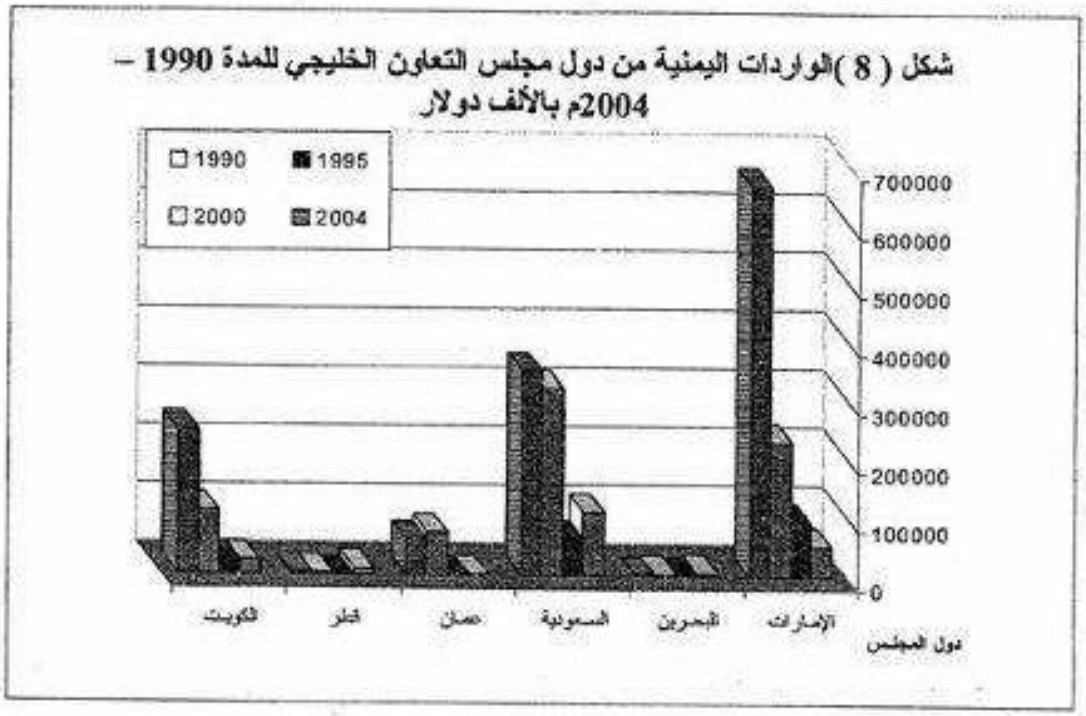

ب: الصادرات اليمنية إلى دول المجلس :

الصادرات اليمنية إلى دول مجلس التعاون الخليجي متواضعة حجما وقيمة إذ بلغت قيمتها 40,4 مليون دولار عام 1990م ومثلت نحو 20% فقط من قيمة الواردات ، ولذلك فإن الميزان التجاري يميل لصالح دول المجلس بشكل واضح ، واستمرت هذه الحالة خلال السنوات اللاحقة على الرغم من ارتفاع قيمة الصادرات إلى 270.3 مليون دولار عام 2004م ومثلت نسبة 20.4 % من قيمة الواردات اليمنية من هذه الدول أيضا واستمر الميزان التجاري على ما كان علية قبل 15سنة .

– وبالمثل استمرة نسبة مساهمة دول المجلس في الصادرات اليمنية شبه ثابتة خلال فترة الدراسة فقد بلغت عام 1990م 6.8 % من إجمالي الصادرات اليمنية إلى مختلف دول العالم، بينما انخفضت بشكل محدود إلى 6.6 % في عام 2004م على الرغم من ارتفاع القيمة من 40,4 مليون دولار عام 1990م إلى 270.3مليون دولار عام 2004م ، وهذا يعود إلى

سيطرت النفط على السلع المصدرة من اليمن إلى الخارج ، وهذه المادة لا تحتاجها دول المجلس نظرا لأنها مصدرة لها .

أما على مستوى الدول : يوضح الجدول (6) أن المملكة العربية السعودية احتلت المركز الأول بين دول المجلس المستوردة من اليمن عام 1990م إذ استوردت ما قيمته 17.5مليون دولار وبنسبة 43% من مجموع الصادرات اليمنية إلى دول المجلس ، بينما احتلت البحرين المركز الثاني بقيمة 10.7مليون دولار وبنسبة 27% ، والإمارات 10.1مليون دولار وبنسبة 25% ، والكويت بقيمة 2مليون دولار وبنسبة 5% من مجموع صادرات الجمهورية اليمنية إلى دول المجلس الست .

- احتلت مملكة البحرين المركز الأول عام 1995م حيث استقبلت ما قيمته 11.2مليون دولار من الصادرات اليمنية وبنسبة 58% من قيمة الصادرات اليمنية إلى دول المجلس، وجاءت الإمارات في المركز الثاني بقيمة 540 ألف دولار وبنسبة 28%، والكويت في المركز الثالث بنسبة 11%.

- وفي عام 2000م جاءت الكويت في المركز الأول مستوردة ما قيمته 71مليون دولار وبنسبة 45% ثم السعودية في المركز الثاني بنسبة 30% والإمارات في المركز الثالث بنسبة 23%.

- احتلت دولة الإمارات العربية المتحدة المركز الأول بين دول المجلس المستوردة من اليمن حيث استوردت ما قيمته 108مليون دولار وبنسبة 40% من صادرات اليمن إلى دول المجلس جاءت بعدها السعودية مستوردة ما قيمته 96.4 مليون دولار وبنسبة 36% ثم جاءت دولة الكويت ثالثا بقيمة 59.4 مليون دولار وبنسبة 22% من إجمالي الصادرات اليمنية إلى دول مجلس التعاون الخليجي .

جدول (6) الصادرات اليمنية إلى دول مجلس التعاون الخليجي وأهميتها النسبية للمدة 1990- 2004 م بالألف دولار

م	الدولة	1990		1995		2000		2004	
		القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
1	الإمارات	10108	25	5402	28	37079	23	108773	40
2	البحرين	10704	27	11231	58	4	-	357	-
3	السعودية	17482	43	108	1	47909	30	96378	36
4	عمان	-	-	352	2	1662	1	4678	2
5	قطر	82	-	27	-	1132	1	723	-
6	الكويت	2050	5	2264	11	71001	45	59409	22
الإجمالي الخليجي		40426	100	19384	100	158787	100	270318	100
الإجمالي العالمي		598238		794339		4079215		4077900	
النسب المئوية %		6.8		2.4		3.9		6.6	

تم إعداد الجدول بالاعتماد على المصادر الآتية :

1- الجمهورية اليمنية ، وزارة التخطيط والتنمية ، الجهاز المركزي للإحصاء ، كتاب الإحصاء السنوي لعام 1995م .صنعاء ، مارس 1996م .ص 340 .

2- الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2003م ، صنعاء ، يونيو 2004م. ص 415.

3- الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2004م ، صنعاء ، يونيو 2005م. ص 420.

ويلاحظ عدم احتكار أي دولة من دول المجلس الصدارة في استقبال الصادرات اليمنية فقد تصدرت السعودية عام 1990م ثم البحرين عام 1995م والكويت عام 2000م والإمارات عام 2004م وبنسب متباينة .

شكل(9) الصادرات اليمنية إلى دول مجلس التعاون الخليجي 1990-2004م بالألف دولار

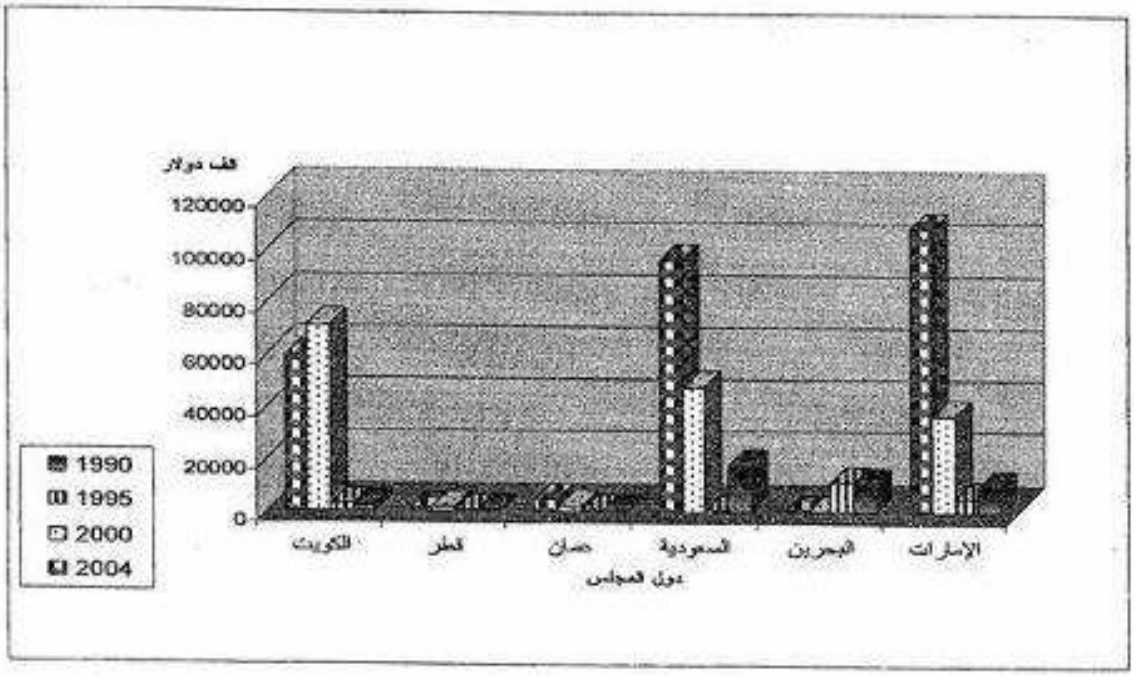

تم إعداد الشكل اعتمادا على الجدول (6)

خامسا: المعوقات التي تواجه الصادرات اليمنية:

تواجه الجمهورية اليمنية أوضاعا اقتصادية تتسم بالصعوبة شأنها شأن الدول النامية نتيجة محدودية الموارد والاعتماد على إيرادات النفط الذي لم يتجاوز 380 ألف برميل يوميا يتم استهلاك جزء منه محليا نتج عنها ارتفاع عدد الفقراء والعاطلين عن العمل وانخفاض معدل دخل الفرد .

لقد نتج عن انتشار الفساد المالي والإداري والعجز عن مكافحته انخفاض معدل النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات التضخم واستمرار العجز في الميزانية العامة للدولة وتدهور القيمة للعملة المحلية مقابل العملات الأخرى والحديث عن الجوانب المختلفة للاقتصاد اليمني توحي بإمكانية زيادة حجم وقيمة الصادرات غير النفطية بدرجة أساسية غير أن تلك الإمكانية لن تحقق إلا بعد اتخاذ الخطوات المناسبة وإنشاء البنية التحتية اللازمة للصناعات التصديرية وإزالة المعوقات الجمركية وتخفيض كلفة مدخلات الإنتاج التصديري ، مما يحقق

للمنتجين القدرة التنافسية في الأسواق الخارجية في ظل تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وانضمام الجمهورية اليمنية إلى منظمة التجارة العالمية التي هي بصدد التفاوض معها حاليا كما يجب على الحكومة اليمنية إعادة النظر في قانون الاستثمار وتوفير المقومات الأساسية لتطبيقه في الواقع وعدم الاكتفاء بالنصوص القانونية والاستفادة القصوى من مشروع المنطقة الحرة بعدن وميناء الحاويات وإنشاء المناطق الحرة الجديدة في المدن اليمنية الكبرى لتحقيق هذا الهدف والاستثمار في الجزر اليمنية مثل سقطرى وكمران وميون وحنيش وغيرها ، إن السياسة الاقتصادية والتجارية المتبعة في الوقت الحاضر القائمة على حماية المنتجات المحلية من منافسة السلع المستوردة بوضع القيود الجمركية بزيادة معدل التعريفة الجمركية على المواد المستوردة المماثلة لبعض المنتجات المحلية لكي توفر قدرا من الحماية للمنتج المحلي ، إن هذه السياسة غير مجدية في ظل المتغيرات العالمية الجديدة، خاصة أن الدول أخذت في تحرير التجارة وإتباع سياسة تشجيع الصادرات باستخدام الميزة النسبية للمنتجات المحلية ، مع الأخذ بعين الاعتبار المواصفات القياسية اللازمة للمنافسة في الأسواق الخارجية ، وإذا أرادت الحكومة تطوير هذا الجانب فما عليها إلا الاهتمام بجانبين هما توفير جودة المنتج الصناعي وقيمته المنافسة للمنتجات المماثلة عن طريق رسم سياسة اقتصادية تقوم على أساس دعم وتشجيع القطاع الخاص المحلي والعربي والعالمي وحمايته من الابتزاز وتوفير عوامل الاستقرار وعلى رأسها استقلال القضاء فعليا وحماية رأس المال الوافد من الخارج وتفعيل قانون الاستثمار .

أما بالنسبة للمنتجات الزراعية فإن وضعها يختلف عن المنتجات الصناعية التي سبق الإشارة إليها ، فمن الملاحظ أن حجم وقيمة الصادرات اليمنية من المنتجات الزراعية المصدرة لم تتزايد ولم تحقق النجاح المتوقع منها خلال فترة الدراسة 1990-2004م ، حيث تواجه تلك المنتجات في أسواق دول الخليج العربية منافسة شديدة من حيث المواصفات والجودة وكذلك المنافسة السعرية وارتفاع التكاليف أمام السلع المنافسة في تلك الأسواق ، نظرا لما تواجهه من معوقات أهمها:

1- ضعف كفاءة وإمكانية المؤسسات التسويقية التي تنقصها وسائل الخدمات الفنية كوسائل التعبئة والتغليف المناسبة والعبوات الملائمة للمستهلك، ووسائل الفرز والتدريج وكذلك افتقارها إلى وسائل التخزين المبرد

2- عدم وجود مراكز الفحص في المنافذ الجمركية الرئيسة للجمهورية والتي تحدد المواصفات والمقاييس اللازم توافرها في المنتجات المصدرة إلى الأسواق الخارجية، وضرورة مطابقتها للمواصفات الدولية، حتى تتمكن من القدرة التنافسية مع السلع الأجنبية المماثلة لها.

3- تعدد الجهات المسئولة عن الصادرات مما يؤدي إلى إعاقة الإجراءات الخاصة بالتصدير وتعقيدها .

4- ارتفاع تكاليف النقل الجوي وعدم ضمان الرحلات المنتظمة لتسهيل انسياب نقل السلع الزراعية بشكل منتظم إلى الأسواق الخارجية وعدم توفر وسائل النقل البري المبرد أو النقل البحري المخصص للمنتجات الزراعية والسمكية.

5- ارتفاع قيمة العبوات ومواد التغليف المصنعة محليا والمستوردة من الخارج .

6- عدم توفر المعلومات السوقية عن أسواق الدول المجاورة المستهدفة مثل الكميات والأصناف المطلوبة والمرغوبة والأسعار السائدة للسلع المماثلة المنافسة لمختلف السلع الزراعية والحيوانية والسمكية، مما يخلق فجوة بين المصدرين والمستوردين

7- إهمال الجانب الرسمي لهذا النشاط كدور الملحقيات التجارية في الدول المستهدفة و دور وزارة التجارة والصناعة بقيام المعارض التجارية اليمنية في الخارج وعدم قيام الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية بدوره في هذا المجال .

الخلاصة:-

نستخلص من الدراسة تزايد حجم وقيمة التجارة الخارجية للجمهورية اليمنية بشقيها الواردات والصادرات خلال مدة الدراسة 1990- 2004م ، فقد ارتفع حجمها الكلي من 12.6 مليون طن عام 1990م إلى 23.3 مليون طن عام 2004م وتزايد قيمتها من 1955 مليون دولار أمريكي إلى 8064 مليون دولار خلال نفس المدة ، كما أن الميزان التجاري اليمني أصبح يميل لصالح الصادرات من عام 1995م بعد أن تم إضافة قيمة البترول المصدر إلى قيمة الصادرات الكلية ويلاحظ من تتبع تطور حجم التجارة اليمنية للمدة 1990- 2004م إن الزيادة في قيمة الصادرات بلغت 3480 مليون دولار وبنسبة 582% وتفوق بكثير نسبة الزيادة في قيمة الواردات التي بلغت 194% خلال مدة الدراسة ويرجع ذلك إلى زيادة حجم الصادرات اليمنية من النفط الخام ومشتقاته التي نتج عنها زيادة في القوة الشرائية للسكان مما استدعى زيادة الواردات وتنوعها لسد الحاجة .

وتصدرت المنتجات الغذائية قائمة الواردات خلال النصف الأول من فترة الدراسة وكانت تشكل نسبة 40 %

عام 1990م، ثم أخذت مجموعة الآلات والمعدات المختلفة تشاركها هذا المركز في القائمة بعد ذلك وبنسبة 28% لكل منهما نظرا لما شهدته وتشهده البلاد من نهضة عمرانية. كما تتصدر المنتجات النفطية ومشتقاتها بقية السلع اليمنية المصدرة إلى الأسواق العالمية الخارجية ، وقد ارتفعت قيمتها من 531 مليون دولار عام 1990م وبنسبة 86% من قيمة الصادرات إلى 3724 مليون دولار وبنسبة 91% عام 2004م ، ويرجع ذلك إلى هيمنة البترول الخام ومشتقاته على التجارة الخارجية اليمنية ، إذ يعد أهم السلع التي تتألف منها الصادرات ، يقابل ذلك تدهور حجم وقيمة السلع غير النفطية المصدرة والتي أصبحت لا تشكل إلا نسبة ضئيلة في الصادرات اليمنية . ومن تتبع التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات اليمنية نجد أن الدول المصدرة إلى اليمن بلغت 142 دولة عام 2004م في حين بلغ عدد الدول المستوردة من اليمن 49 دولة فقط ، وهذا يعني أن التوزيع الجغرافي للواردات اليمنية أكثر اتساعا من التوزيع الجغرافي للصادرات اليمنية ، ويعود سبب ذلك إلى محدودية الكميات المصدرة من النفط الذي لا يزيد عن 300 ألف برميل يوميا في حين

يتم استهلاك بقية الكمية المنتجة محليا .وقد احتلت مجموعة الدول الآسيوية غير العربية المركز الأول بين الكتل الاقتصادية في العالم من حيث استقبال السلع اليمنية وأهمها النفط الخام وارتفعت نسبتها من 7% عام 1990م إلى 74% عام 1995م ثم إلى 83% من جملة قيمة الصادرات اليمنية عام 2004م ، ويرجع ذلك إلى سياسة الأسعار والعلاقات الاقتصادية المتميزة بين تلك الدول والجمهورية اليمنية ويعد البترول عماد التجارة الخارجية لليمن مع دول وكتل العالم الاقتصادية . كما تبين من تتبع التوزيع الجغرافي للواردات اليمنية باحتكار ثلاث كتل اقتصادية معظم الواردات اليمنية وهي تحتل المراكز الثلاثة الأولى في قائمة الكتل المصدرة إلى الأسواق اليمنية ، فقد احتلت دول الاتحاد الأوروبي المركز الأول بنسبة 32% تلته الدول الآسيوية غير العربية وبنسبة 24% ثم دول الخليج العربية بنسبة 15 % من قيمة الواردات اليمنية لعام 1990م ثم تغير الوضع في عام 2004م إذ تقدمت الدول الخليجية إلى المركز الأول بنسبة 33% ثم الدول الآسيوية غير العربية بنسبة 25 % ثم جاءت دول الاتحاد الأوروبي في المركز الثالث بنسبة 19 % من قيمة الواردات اليمنية الكلية . ويعود السبب إلى تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتشجيع التبادل التجاري مع دول الجوار العربية وفي مقدمتها دول مجلس التعاون الخليجي والاستفادة من قرب المسافة وسهولة النقل البري المباشر والاستيراد من ميناءي دبي الإماراتي وجدة السعودي ، أما على مستوى الدول فإننا نلاحظ أن هناك عشرين دولة ساهمت بالتصدير إلى اليمن وبنسبة تراوحت بين 8% من قيمة الواردات اليمنية والمتمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية تلتها جمهورية الصين بنسبة 7% ثم السعودية والكويت واليابان بنسبة 6% لكل منها والإمارات والهند وفرنسا بنسبة 5% وهكذا وجاءت المجموعة الأخيرة وشملت مصر العربية وايطاليا وماليزيا واستراليا وتايلاند وهولندا وبنسبة 2% لكل منها ، وقد كان نصيب الدول العشرين 81% من إجمالي قيمة الواردات اليمنية عام 2004م . أما أهم الدول المستوردة من اليمن فهي تايلاند والصين وبنسبة 29% لكل منهما ثم الهند 13% وسنغافورة 5% وكوريا الجنوبية وجنوب أفريقيا واليابان والإمارات وكان نصيب كل منها 3% ، والسعودية ونيوزلندا 2% لكل منهما ، واحتكرت هذه الدول العشر نحو 92% من قيمة الصادرات اليمنية لعام 2004 م .

أما على مستوى التبادل التجاري بين الجمهورية اليمنية ودول مجلس التعاون الخليجي فإنه تبين من تتبع تطور حجم التجارة البينية اليمنية الخليجية ارتفاع أهميتها النسبية خلال مدة الدراسة 1990- 2004م ، ففي حالة الواردات اليمنية من تلك الدول فقد نمت بشكل سريع حيث ارتفعت القيمة من 200.3 مليون دولار عام 1990م وبنسبة 14.8 % من قيمة الواردات الكلية إلى 1326.2 مليون دولار وبنسبة 33.3% عام 2004م . وتصدرت السعودية دول المجلس بنسبة 55% عام 1990م تلتها الإمارات بنسبة 25% من الواردات اليمنية الخليجية، أما في عام 2004م فقد تصدرت الإمارات الدول الخليجية المصدرة إلى اليمن وبنسبة 50% تلتها السعودية بنسبة 26% والكويت في المركز الثالث بنسبة 19 % من الواردات اليمنية من دول المجلس. أما في مجال الصادرات اليمنية إلى دول المجلس فقد ارتفعت قيمتها من 40.5 مليون دولار عام 2004م وبنسبة 6.6 % . احتلت السعودية المركز الأول وبنسبة 43% من قيمة الصادرات اليمنية إلى دول المجلس لعام 1990م تلتها البحرين بنسبة 27% ثم الإمارات بنسبة 25% ، أما في عام 2004م فقد جاءت الإمارات في المركز الأول وبنسبة 40% تلتها السعودية 36% ثم الكويت بنسبة 22% من إجمالي قيمة الصادرات اليمنية . تبين أن قطاع التجارة الخارجية اليمنية يواجه عددا كبيرا من المعوقات التي تحد من تطوره ونموه مع دول العالم بشكل عام ومع دول مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص وتواجه المنتجات الصناعية مشاكل تختلف عن المشكلات التي تواجه المنتجات الزراعية القابلة للتصدير إلى الخارج ، ويتطلب حل تلك المعوقات اتخاذ قرارات سياسية جادة تساهم في إنقاذ قطاع التجارة الخارجية من الانهيار وخصوصا بعد نفاذ الثروة النفطية التي تعتمد الدولة عليها في رفد ميزانيتها السنوية والدخل القومي وتنفيذ الخطط التنموية الشاملة . لذلك يقترح ضرورة التوصل إلى اتفاقية للتبادل التجاري الحر مع دول الخليج العربية وإلغاء ضريبة الرسوم الجمركية للسلع الوطنية المنشأ ومنه الزراعية والصناعية ، ومد جسور الثقة والحوار في سبيل الانضمام الكامل للجمهورية اليمنية لدول المجلس لتكوين تكتل إقليمي قوي يمتلك عددا من المقومات الطبيعية والبشرية والاقتصادية التي تجعله قادر على مواجهة التكتلات الاقتصادية الأخرى .

المصادر والهوامش :-

1- الجمهورية اليمنية ، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2005م ، مطابع مؤسسة الميثاق للطباعة والنشر ، صنعاء . ص 404.

2- الجمهورية اليمنية ، الجهاز المركزي للإحصاء ، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمشاءات لعام 2004م.

3- احمد محمد شجاع الدين ، السكان والتنمية ،

4- المصدر نفسه . ص 45.

5- الجمهورية اليمنية ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مسح القوى العاملة لعام 1999.

6- سبقت الإشارة إلى هذا الموضوع في المقدمة .

7- تم إعداد الجدول بالاعتماد على كتب الإحصاء السنوية للأعوام 1998 و2001م و 2003 م و2004م و2005م. فصل التجارة الخارجية بصفحات متعددة.

8- الجمهورية اليمنية ، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2004م

9- الجمهورية اليمنية، كتاب الإحصاء السنوي لعام1995مص ص 337-342.

10- الجمهورية اليمنية ، الجهاز المركزي للإحصاء ، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2004/ ص ص 412- 418.

11- الجمهورية اليمنية ، الجهاز المركزي للإحصاء كتاب الإحصاء السنوي لعام 2005م ص 410- 411،

12- الجمهورية اليمنية ، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام 1995م ص 336.